



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

البنك الدولي وعلاقته مع لبنان

أولاً: الملخص

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمسة منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد انشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. ويقدم البنك الدولي قروضاً للدول من أجل مشروعات التنمية، وتقرض المال للحكومات الأعضاء والوكالات التابعة لها، وللمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء. وتتضمن المجموعة المذكورة البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي يضم في عضويته مائة وخمسين دولة. يحصل البنك الدولي على موارده من الدول الأعضاء، أو من الاقتراض من السوق العالمي.

ثانياً: المقدمة

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة - مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. وأغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة.

يعمل البنك الدولي من خلال مجلس محافظين وعشرين مديرًا تنفيذيًا، يقوم الأعضاء باختيارهم. ويعطي البنك قروضًا للدول الأعضاء التي تعجز عن الحصول على الأموال من مصادر أخرى بشروط مناسبة، وتساهم هذه القروض في مساعدة الدول الأعضاء على تنمية اقتصادها الوطني، ويشجع البنك الدولي على الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء، كما يقدم العديد من الخدمات لأعضائه. تأسس هذا البنك في مؤتمر اقتصادي عقد في بريتون وودز بنيوهامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤، وبدأ نشاطه الفعلي عام ١٩٤٦، ومقره في واشنطن دي. سي.

ثالثًا: نشاطات البنك الدولي

١- التأسيس

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٤٧ وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

يتمركز عمل البنك اليوم حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فله طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع، حيث يعمل ٤٠% من هذه الطواقم في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

٢- المرحلة الإنتقالية

خلال فترة الثمانينات، إتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون، وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. واتهمت بعض الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة، حيث، ومن أجل مواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير "وبنهانز" الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد البنك، إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام ١٩٩٤ في الاجتماعات السنوية التي عقدت في مدريد باسبانيا.

٣- الإصلاح والتجديد

تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً، وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل – بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها – لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. وعبرت البلدان عن ارتياح كبير إزاء التغييرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزامها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك أكثر من أي وقت مضى بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك وبفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان في حالات الطوارئ المعقدة كالععمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع، كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا، والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإحصار في أمريكا الوسطى، ودعم تركيا في أعقاب الزلزال، والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية. وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، إلا أن برنامج عمل مجموعة البنك لم يكتمل بعد، ولا يمكن أن يكتمل أبداً، في الوقت الذي تستمر فيه تحديات التنمية في النمو.

٤- الهيكل التنظيمي

يتكون البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي:

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير
٢. مؤسسة التنمية الدولية
٣. مؤسسة التمويل الدولي
٤. وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف
٥. المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية

٥- الرئاسة

أصبح جيم يونغ كيم الرئيس الثاني عشر لمجموعة البنك الدولي في ١/٧/٢٠١٢، وكرس نفسه لخدمة التنمية الدولية لأكثر من عقدين من الزمن، ساعد خلالها في تحسين حياة السكان الذين يعانون من نقص الخدمات على مستوى العالم. ويأتي الدكتور كيم الى البنك الدولي بعد أن تولى منصب رئيس كلية دارتماوث، وهي مركز بارز في مجال التعليم العالي يأتي دائماً في صدارة المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة.

٦- الجهات الشريكة

يوجد ما يزيد على ٦٣٠٠٠ مشروع للتنمية تمولها الجهات المانحة في أنحاء العالم، تحكمها مطالب وإرشادات وإجراءات عديدة، تستهدف حماية هذه المشاريع وضمان وصول المعونات إلى الفقراء. وتبين التجارب أنه يمكن للبلدان النامية تحسين قدراتها وتدعيمها على نحو يتسم بالسرعة حينما تقوم الجهات المانحة بتنسيق أنشطتها ومواءمة إجراءاتها بصورة أفضل. ويعمل البنك الدولي مع غيره من المؤسسات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والرابطات المهنية والأكاديمية لتحسين تنسيق سياسات وإجراءات المعونات في البلدان، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد وُطدّ تبني الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في سنة ٢٠٠٠ علاقة شراكة تاريخية عالمية للتركيز على بلوغ سبع أهداف محددة لتقليص الفقر والجوع والمرض والامية. ويحدد الهدف الثامن، المتمثل في تكوين علاقة شراكة عالمية للتنمية، وسائل تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وهذه أمثلة عن علاقات الشراكة العالمية المهمة التي يساهم فيها البنك الدولي:

- برنامج مكافحة داء العمى النهري (داء كُلابِيَّةِ الذَّنْب، OCP): نجح في إيقاف انتشار مرض العمى النهري في ١١ بلداً يبلغ مجموع سكانها ٣٥ مليوناً.
- التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI): يسعى إلى حماية الصحة العامة في أنحاء العالم عن طريق نشر استخدام اللقاحات.
- المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR): عملت على تحسين وتطوير المحاصيل الزراعية في البلدان النامية وشجعت على ذلك طوال السنوات الثلاثين الماضية من خلال شبكة من مراكز البحوث.
- صندوق الكربون: يعمل لتطوير آليات للسوق تتميز بالملاءمة والمرونة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار بروتوكول كيوتو.
- صندوق البيئة العالمية (GEF): يقدم منحاً للبلدان النامية لتمويل مشروعات تفيد البيئة العالمية وتعزز سبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): تعمل على توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء في البلدان النامية على التمويل من خلال اتحاد يضم ٢٨ من الوكالات الإنمائية العامة والتابعة للقطاع الخاص.

- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس ومرض الإيدز (UNAIDS): يدعو للعمل الدولي لمكافحة وباء فيروس ومرض الإيدز، ويتعاون في ذلك مع المجتمع المدني ومجتمع مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص.
- مبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه (FIRST): تقدم مساعدة مرنة وعملية للبلدان النامية لتدعيم أنظمتها المالية ولتبني المعايير القياسية المالية الدولية.
- التعليم للجميع: تُركز الاهتمام على التعليم وتسعى إلى ضمان تعليم لجميع المواطنين في كل المجتمعات.
- الشراكة العالمية للمياه (GWP): ساند البلدان في إدارة مواردها من المياه بصورة مستدامة.

رابعاً: تقرير البنك الدولي عن لبنان

أصدر البنك الدولي تقريره الفصلي بعنوان *A Geo – economy of risks and reward*، التقرير الذي قدّمه الخبير لدى البنك الدولي وسام الحركة، كان بمثابة نعيّاً للنموذج الاقتصادي المعتمد، إذ أشار في خلاصته إلى أنه بات ضرورياً للبنان أن يخرج من النموذج الاقتصادي والاجتماعي المُفلس. سبق هذا النعي، عرضٌ لنتائج النموذج في عام ٢٠١٥ والتوقعات لعام ٢٠١٦ انطلاقاً من موقع لبنان الجغرافي في قلب الشروخ والمخاطر.

يقول البنك الدولي إن اعتماد الاقتصاد اللبناني على تحويلات المغتربين لتمويل الاختلالات الداخلية والخارجية يعرّض البلد إلى ظروف اقتصادية وسياسية لا يمكنه السيطرة عليها. ويشير إلى أن التهديد الأساسي للاقتصاد اللبناني هو احتمال ترحيل اللبنانيين المهاجرين إلى الخليج لدواع العمل. المحاكاة التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن النموّ سيكون أقلّ بنسبة ٢.١% في السنة الأولى على هذا السيناريو ويتزامن مع تقلص الإستهلاك الخاص. المشكلة أن هذا الأمر يأتي في وقت يصاب فيه النشاط الاقتصادي بأزمة سببت تقلصاً في النمو الحقيقي وكان لها انعكاسات على نسبة التضخم، فضلاً عن ازدياد الحاجات التمويلية.

ما تعنيه هذه الخلاصة، هو أن لبنان استورد في عام ٢٠١٥ سلعاً ومنتجات استهلاكية بقيمة ١٨ مليار دولار في مقابل صادرات بقيمة ٢.٩ مليار دولار، وبالتالي فهو بحاجة لاستقطاب الدولارات الكافية من الخارج لتمويل العجز التجاري البالغ ١٥ مليار دولار. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة تغرق في العجز والاستدانة لتمويل خدمة الدين العام. النموذج الحالي قرّر أن يمول هذه الحاجات من خلال تصدير اليد العاملة التي تحوّل قسماً من مداخيلها إلى أسرها في لبنان.

وهذا الأمر ينطبق أيضاً على كل النظام الذي لم يتوقف يوماً عن الخضوع للإرادة الخارجية في قراراته السياسية.

إذاً، ما يرمي إليه البنك الدولي هو أن النموذج، بكل أقسامه السياسية والمالية والاقتصادية، مكشوف على المخاطر الخارجية. انكشاف ظهرت نتائجه أسرع مع ازدياد عدد السكان بنسبة ٢٧% خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد على أربع سنوات. خلال هذه الفترة الزمنية كان هناك قصور في التدفقات النقدية قد يؤدي إلى تدهور في الأصول الخارجية الصافية. ففي عام ٢٠١٥ كان التراجع في التدفقات الرأسمالية ملحوظاً أكثر من السنوات الثلاث السابقة، إذ بلغ التراجع ٢٥.٤%. ويضيف أنه منذ عام ٢٠١٢ عانت القطاعات الأساسية المحركة للنمو من تراجع حاد في نشاطها واصبحت أقل استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء كانت في العقارات والسياسة وسواها. آخر إحصاءات متوافرة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشير إلى أنها تمثل ٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من المستويات المطلوبة التي تسبق أي أزمة، فهي كانت بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ توازي ٩.٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

أدى هذا التدهور في التدفقات الرأسمالية إلى تراجع ملحوظ في الأصول الأجنبية لمصرف لبنان، التي بلغت ٣٠.٦ مليار دولار في نهاية ٢٠١٥. إلا أن ما لم يذكره تقرير البنك الدولي، هو أن مصرف لبنان لجأ إلى أدوات مختلفة لتعزيز محفظته من الأصول الأجنبية، فأجرى عملية استبدال، بالتنسيق مع وزارة المال، للسندات التي يحملها بالليرة اللبنانية بسندات بالدولار كانت تحملها وزارة المال. هذا الأمر وقر له ٢ مليار دولار أضيف أخيراً إلى احتياطياته، لكنها لا تعزز موقعه تجاه الأصول الأجنبية الصافية التي تقاس على أساس ما يحمله لبنان بكل أركانه (وزارة مال، مصرف لبنان، مصارف...) مقارنة بما عليه.

إلى ذلك، تستمر معاناة هذا النموذج. منذ عام ٢٠٠٥ لم يقرّ مجلس النواب أي موازنة عامة. وكان لافتاً، أن الموازنات التي أقرها المجلس في فترة ما بعد الحرب الأهلية لم تكن ضمن المهل الدستورية، فيما الحسابات العائدة لهذه السنوات تحتاج إلى تعديلات أساسية... وقد توسّع الإنفاق على أساس تحويلات من الخزينة، والسياسات لم تكن موجودة على أساس متوسط المدى.

ومن أبرز نتائج أداء النموذج في عام ٢٠١٥، أن الفقر بلغ ٢٧% خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، علماً بأنه ما من إحصاءات عن الفترة التالية. معدلات الفقر الأعلى كانت في الشمال والبقاع، أما نسب تركّز الفقراء، فكانت في جبل لبنان... ويلفت البنك الدولي إلى أن النازحين السوريين، نظراً إلى طبيعة وجودهم في لبنان، صاروا جزءاً من سوق العمل، وهم ناشطون اقتصادياً ما أدى إلى توسّع العرض في سوق العمل بنسبة ٥٠%

النموذج يتضمن العوامل الإيجابية أيضاً. ففي السنتين الماضيتين، انخفضت أسعار النفط تاركة أثر إيجابي على الاقتصاد اللبناني. فقد انخفضت التحويلات من الخزينة إلى كهرباء لبنان، إلا أن الامر لم يكن كافياً، إذ يقدر البنك الدولي أن نسبة زيادة العجز تبلغ ٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يتقلص الفائض الأولي بنسبة ٠.١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى هبوط أسعار النفط وانخفاض قيمة اليورو إلى إنكماش في الاسعار بمعدل ٣.٧%، ما أبطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي ورفع نسبة الدين إلى الناتج بمعدل ٣.١ نقاط مئوية ليبلغ ١٤٨.٧%.

وكان لافتاً أن الأزمة بدأت تضرب الأداة الأساسية التي استعملت لتعزيز التدفقات الراسمالية، أي المصارف. فبحسب تقرير البنك الدولي، إن الأزمة الإقليمية انعكست أيضاً على الودائع الوافدة إلى القطاع المصرفي، ففي السنوات بين ٢٠١١ و ٢٠١٥ كان حجم الودائع الجديدة أقل بكثير من الحجم الوافد في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠. أما حركة التسليفات للقطاع الخاص، فهي جزء أساسي منها تعزى إلى السلات التحفيزية التي أطلقها مصرف لبنان خلال السنوات الماضية، وبدأت تظهر علامات الضعف على التسليفات للسوق المحلية فيما بدأت تنخفض التسليفات لغير المقيمين. مشكلة هذا المسار التسليفي أنه على السلطات النقدية أن تحمي وتنبه جداً من مخاطر التسليف المفرط للأسر.

خامساً: نماذج من تقديمات البنك الدولي الى لبنان

أعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم أن البنك سيقدم ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مساعدة لبنان على تحقيق هدفه في تحسين نوعية التعليم للأطفال من سن ٥ اعوام الى ١٧ عاما ولضمان ان يلتحق كل اطفال اللاجئين السوريين بالمدارس. وجاء اعلان رئيس البنك الدولي خلال تفقده والامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس البنك الاسلامي للتنمية احمد محمد علي المدني لمخيمات النازحين السوريين العشوائية في بلدة "بحنين" شمالي لبنان برفقة ممثلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وصندوق الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ووزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية في لبنان. وقال جيم يونغ كيم "لن نقف مكتوفي الايدي ونسمح للنظام التعليمي اللبناني ان يفقد معايير او يحرم ما يصل الى ٢٠٠ الف من اطفال اللاجئين السوريين من القدرة على الحصول على التعليم. وأشار الى أن البنك الدولي قدم كمرحلة اولى ٩٠٠ مليون دولار أمريكي لمساعدة السوريين والمجتمع اللبناني، لافتا الى أن مساعدة البنك تتطلب تحركا حكوميا وبرلمانيا فاعلا في لبنان من اجل تسريع تقديمات ومساعدات البنك البعيدة المدى. وذكر ان نحو مليون ونصف مليون لاجئ يعيشون في لبنان نتيجة للصراع في سوريا وأنه بسبب تدفق اللاجئين زاد عدد السكان اكثر من ٢٥ في المائة. واثرت هذه الزيادة السريعة في عدد السكان على البنية التحتية الضعيفة والنسيج الاجتماعي للبلاد، وشكلت ضغطا على قدرة

البلديات على تقديمات خدمات عامة جيدة، ويواجه لبنان الآن خطراً يتهدد وجوده. تجدر الإشارة الى أن البنك الاسلامي للتنمية كان قد وقع مع لبنان ٥ اتفاقيات تمويلية تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٧٢,٦٧ مليون دولار أمريكي تتعلق بقطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي. واطّلع الوفد الأممي خلال جولته على المخيمات العشوائية على أوضاع الاطفال وجال على عيادة طبية واستمع لشكاوى النازحين الذين يعيشون تحت خط الفقر بحسب تقارير مفوضية اللاجئين.

وقام البنك الدولي أيضاً بمساعدة القطاع المصرفي، الذي يعتبر أكثر القطاعات ازدهاراً في الاقتصاد اللبناني. إلا أن سياسة تجنب المخاطر، بالإضافة إلى التشدد في طلب الضمانات، تعد عوائق رئيسية تحد من قدرة شريحة واسعة من المواطنين على الاستفادة من الوضع المصرفي القوي، وحرمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على قروض هي في أمس الحاجة لها. لكن ظهر الآن أمل جديد في تغيير هذا الواقع، وذلك بفضل قرض يقدمه البنك الدولي للحكومة اللبنانية. ويعد مشروع دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان عبر صندوق مشترك لأسهم رأس المال بين القطاعين الحكومي والخاص، برنامج تجريبي جديد تم التوقيع عليه عام ٢٠١٣ من قبل وزارة المالية والبنك الدولي. وسيتم تقديم هذا المبلغ على شكل قرض حسن تصل فترة سداه إلى ١٧ عاماً مع فترة سماح مدتها ٦ أعوام. وسيتم تنفيذ هذا المشروع من قبل مؤسسة كفالات، وهي المؤسسة المعنية بضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان. ويتألف المكون الرئيسي من المشروع في برنامج لتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيطلق عليه اسم صندوق دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيقدم الصندوق مصدرين للتمويل: (١) هبات لتطوير الأفكار بقيمة ٢.٥ مليون دولار أمريكي؛ (٢) الاستثمار في أسهم رأس مال الشركات في مرحلتي التأسيس والنمو. وسيذهب المبلغ المتبقي من المشروع إلى أنشطة إدارة المشروع والتدريب الإستراتيجي، التسويق والتواصل مع مجتمع الأعمال والشركاء في رأس المال المغامر والمغتربين والمجتمع ككل بغرض الترويج للمشروع لرواد الأعمال المستفيدين من المشروع. وسيصار إلى تقديم هبات لتطوير الأفكار إلى رواد الأعمال من أجل تطوير الأفكار والمفاهيم لديهم. ومن أجل التأهل للاستفادة من الاستثمار في أسهم رأس المال، يتوجب على رائد الأعمال الحصول على التزام من قبل أحد المستثمرين قبل التقدم بطلب للاستفادة من الصندوق، بحيث سيقوم مقدم الطلب المستوفي للشروط بالتشارك في المخاطر الأولية للمستثمر وزيادة رأس المال المتوفر لإقامة أعمال جديدة.

سادسا: الخاتمة

يسلّط البنك الدولي الضوء على مسارين أساسيين للخروج من حالة الجمود والإفلاس في الإقتصاد اللبناني. الأول يتعلق بالمناطق الصناعية التي أطلقتها وزارة الصناعة خلال الفترة الأخيرة، والثاني يتعلق بالقطاعات التكنولوجية. هذان القطاعان مهمان لخلق الوظائف، وهما خطوة نحو استدامة النموّ لأنهما أقل عرضة للمخاطر الخارجية مقارنة بالمحركات التقليدية للنمو الاقتصادي في لبنان، أي محرّك السياحة ومحرّك العقارات. وأبعد من ذلك، فإنهما يسهمان في إبقاء راس المال البشري في السوق المحلية علماً بأن السوق التصديرية تبقى محتمة، ما يخلص لبنان من الاعتماد على التدفقات الخارجية ويخفف من مخاطر عجز ميزان المدفوعات.

اعداد: أحمد عيد

مصادر:

- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، ٢٣/٣/٢٠١٦.
- "البنك الدولي يقدر نسبة النمو الإقتصادي في لبنان"، جريدة "الديار"، ٥/٦/٢٠١٦.
- "نعمل من اجل عالم خال من الفقر"، موقع البنك الدولي عبر الانترنت.
- "لبنان يخسر قروض دولية كبيرة"، صحيفة "الجمهورية"، ١٩/١٢/٢٠١٦.
- مجموعة البنك الدولي، موقع البنك الدولي عبر الإنترنت.
- مشروع تطوير النقل الحضري في لبنان بالتعاون مع البنك الدولي، موقع اخبار وإعلام.